

الأداء الحكومي لحركة حماس؛ تطبيق برنامج الإصلاح والتغيير

د. رائد نعيرات⁴²

المقدمة:

إن تحليل تجربة الأداء الحكومي لحركة حماس في الحكم، يشوبه العديد من الإشكاليات، مما يشوش على قدرة الباحث والمراقب في تقييم التجربة، وذلك لعدة أسباب: التداخل الذي حدث بُعيد تشكيل الحكومة بشهرين بين الحكومة والحركة، ففي البداية حاولت الحركة أن تفصل بين جسمها التنظيمي، وجسم الحكومة إلا أنها عادت ودمجت بين الجسمين، هذا أولاً.

ثانياً: لم يكن موضوع إدارة السلطة بالكامل مناطاً بالحكومة حيث أن هناك تقاسم صلاحيات بين الرئيس والحكومة، وهذا كذلك أضعف من قدرة الحكومة على تطبيق برنامجها، حيث أن الملف لم يكن بيد الحكومة بالكامل. ثالثاً: الاعتمادية الكاملة للنظام السياسي الفلسطيني على "إسرائيل" والدعم الخارجي، خصوصاً إذا أخذ بعين الاعتبار أن برنامج حماس قائم على رفض هذه الصفة ومحاولة تغييرها.

رابعاً: حماس لم تكن موجودة في مؤسسات إدارة السلطة السياسية، علاوة على ما يعانیه تنظيم فتح من عدم رتبة تنظيمية، شكلت انعكاساً على عدم رتبة العلاقة الحزبية الفلسطينية بمجموعها لاحقاً، سواء في إدارة الحكم كون فتح تُعدّ القابض الأساسي على المؤسسات، وكونها أصلاً التنظيم الثاني من ناحية الوزن السياسي⁴³. خامساً: البيئة الجغرافية المقسمة ما بين قطاع غزة؛ الخالي من التواجد الاحتلالي

⁴² رئيس قسم العلوم السياسية، جامعة النجاح، نابلس.

⁴³ للمزيد حول إشكاليات حركة فتح، انظر: جبريل الرجوب، "فتح: أمجاد الماضي وآلام الحاضر وأمال المستقبل"، الحياة، 2007/1/5؛ وتيسير نصر الله، "حركة فتح إلى أين؟"، الجزيرة نت، 2006/5/17؛ وعبد الإله بلقزيز، "العوامل التنظيمية في أزمة فتح"، مجلة المحرر، العدد 238، في: <http://www.al-moharer.net/moh238/belqizi238b.htm>

على الأرض، والصفة الغربية التي ما زال الاحتلال موجوداً فيها على الأرض. لذا فإن تحليل تجربة حركة المقاومة الإسلامية حماس في الحكم من جانبها الإداري والخدمي، لا يأتي منفصلاً عن نصفه المكمل المتمثل بالبيئة السياسية العامة، سواء النظام السياسي الفلسطيني بهيكليته المزدوجة كنظام، أو بازدواجية الواقع الجغرافي وتمايزه، علاوة على البعد السياسي وفلسفة الحكم التي شكلت الناظم الأساسي للإدارة الحكومية في عهد حماس، سواء في تقديم حماس نفسها للجماهير والعالم باعتبارها نقبياً لاتفاق أوسلو، أو في تعامل العالم مع حماس وحكومتها⁴⁴.

ومن هنا فإن الأداء الحكومي وإدارة السلطة في ظل حكومة حماس أتى متأثراً بالفلسفة والسلوك السياسي للحركة بشكل عام، بل إنه أحياناً غلبت السياسات الاستراتيجية على الأداء الخدماتي لظروف موضوعية تارة ولأسباب ذاتية تارة أخرى؛ فالفصل الرقمي بين ما هو سياسي وما هو متعلق بإدارة الشؤون اليومية للمواطنين أمر أثبتت التجربة العملية صعوبة تطبيقه في الواقع.

وتأسيساً على عدم إمكانية الفصل بين شقي الحكم، فإن لتوضيح الأداء السياسي للحكومة والبيئة السياسية التي تعمل فيها، دوراً مهماً في جلاء الصورة، لكن لدواعي تحديد الدراسة، وانطلاقاً من أن الجانب السياسي تمّ تغطيته في دراسات سابقة، فإن الباحث سيكتفي بإيضاح الملامح العامة للوضع السياسي الذي سمته الأساسية هي أن حصاراً سياسياً فرض على الحكومة الفلسطينية الأولى بقيادة حماس، تلاه حصار جزئي على حكومة الوحدة، في ظل احتقان سياسي داخلي، وتوتر سياسي لدى الجانب الإسرائيلي.

وعلى الرغم من أن الحكومة العاشرة جاءت نتاجاً لفوز كتلة التغيير والإصلاح، التابعة لحركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي، وعلى الرغم من أن الأسباب الرئيسية لذلك الفوز تتعلق باقتناع الشارع ببرنامج تلك الكتلة، إلا أن سبباً لا يمكن إنكاره دفع بالعديد من أبناء الشعب الفلسطيني ليبدلي بصوته للخيار الأخضر، وخصوصاً ممن عرفوا بأنهم أغلبية صامتة في الشارع، ذلك السبب كان الاقتناع الداخلي بأن حماس نقبياً للفساد، وحليفاً لإدارة جديدة شفافاً عادلة.

الاقتناع الداخلي بكون حماس ستؤسس لمرحلة جديدة خالية من الفساد، لم يكن

⁴⁴ علاء لعلو، "فوز حماس في الانتخابات التشريعية - الأسباب والنتائج"، خليل الشقاقي وجهاد حرب (محرران)، الانتخابات الفلسطينية الثانية - الرئاسية والتشريعي والحكم المحلي 2005-2006 (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2007)، ص 177.



مجرد طموح شعبي، أو تمنُّ غير واقعي؛ فقد كانت بنود برنامج حماس الانتخابي معززة لفرضية الشارع، وجازمة بأن معيار النجاح سيكون رضى الشارع عن حياة اجتماعية واقتصادية وتعليمية، ركزت بنود البرنامج على إيلائها أهمية. والصورة هكذا تمَّ الضغط على حكومة حماس من أجل إفشالها في تحقيق هذه الجزئيات، التي يراها الشارع جزئية مهمة بانت تشكل ثقل تفكيره، وتوجهاته حيال النظام السياسي للسلطة الفلسطينية، وهنا عملت حماس جاهدة كي توجه النظر إليها من زاوية إخفاقاتها في تحقيق ديمومة التطور في أداءها الخدماتي إلى زاوية إنجازاتها السياسية الاستراتيجية، التي لا تدرك معالمها إلا لفترات بعيدة المدى، أطول بكثير من عمر دورة انتخابية قد يعني انتهاءؤها ميلاداً لتجربة حكم جديدة.

وعلى الرغم من أن تحليل التجربة من شقها الآخر غير السياسي، وانطلاقاً من الصورة العامة للمجتمع الفلسطيني، سيكون الأقسى على حماس، وربما يكون عاملاً آخر من عوامل الضغط عليها، حيث أن الممارسات التي وجهت للحركة، كانت تأتي في هذا السياق، ضغط في الدعم المالي من الخارج، وضغط داخلي قام على عدم السماح للحركة بأن تحكم بشكل رتيب ومنتظم، إلا أن الحرص على تقييم التجربة، ومحاولة الوقوف على طبيعة المسارات السياسية للحكومة، يتطلب من الباحث دراسة التجربة ضمن الواقع البيئي وقدرة الحكومة على التعامل معه، وكذلك العامل الذاتي وإبراز معالم القوة والإخفاقات.

التشكيلة الحكومية والتشريعية:

قبل البدء في معالجة الأداء الحكومي للقطاعات المكونة لحياة المواطن الفلسطيني، فإن المرور على طبيعة العناصر المشكلة للحكومة والتشريعي؛ من حيث كفاءتها وخبرتها ومدى اختصاصها، سيكون عاملاً مهماً ومحددًا لمدى نجاح أو إخفاق تلك الحكومة، في إدارة الحياة اليومية للمواطن، وبشكل عام يمكن الوقوف على هذه القضية من خلال الآتي:

1. الاختصاص الأكاديمي.

2. الخلفية الفكرية والسياسية.

3. الخبرة في العمل العام.

وبالعودة إلى المعلومات الدقيقة عن أعضاء الحكومة، وأعضاء المجلس التشريعي من كتلة التغيير والإصلاح الذين يمثلون الظهير القانوني للحكومة، استنتج الباحث

مايلي:

أولاً: قدمت حماس في حكومتها العاشرة شخصيات تكنوقراطية من الدرجة الأولى، وعلى مختلف المستويات، إلا أن جزءاً واسعاً من الشخصيات طغت صفتهم الحزبية على كفاءتهم العلمية، نتيجة لمواقعهم القيادية في الحركة وهذا ما ظهر جلياً في قطاع غزة⁴⁵.

ثانياً: شعبية الوزراء بشكل عام، حيث كان الوزراء حتى بعد ممارستهم للحكم ملتصقين بالشارع، ولم يحدث هناك انفصام بين الشارع والوزراء، إلا أن هذا أثر بشكل سلبي لاحقاً، نتيجة للوضع الأمني غير المستقر، حيث أصبح الوزراء عرضة للاستهداف نتيجة غياب صفة القدسية عن مواقعهم.

ثالثاً: اعتمدت حركة حماس منذ البداية على رموز حركية ساطعة، أدرجتها ضمن العمل البرلماني الفلسطيني، والعمل الحكومي وهذا أثر باتجاهين على الحركة والمؤسسات الرسمية؛ حيث يصعب الفصل مع مثل هذه الشخصيات بين ما هو حزبي وما هو حكومي، وهذا شكّل استحالة الفصل بين الحكومة والحركة لاحقاً، وبالذات إذا أخذ بعين الاعتبار الشخصيات المركزية التي دمجت بين العمل التشريعي والعمل الحكومي⁴⁶.

رابعاً: وباعتبار التشريعي هو الأساس الذي تستند عليه الحكومة، فإن طبيعة أعضاء التشريعي وخلفياتهم ستؤثر على طبيعة الأداء الحكومي، وفي حالة الدورة الحالية للمجلس التشريعي، نجد أن حركة حماس كان لها النصيب الأعلى من بين الحاصلين على الدرجات العلمية العليا، بالمقارنة مع الكتل الأخرى المشاركة في المجلس التشريعي الفلسطيني، حيث أن 61% من الأعضاء الحاصلين على شهادة الدكتوراة في المجلس التشريعي، هم من كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحماس، فيما 61% من الحاصلين على الماجستير، و55% من الحاصلين على البكالوريوس هم من حركة حماس أيضاً⁴⁷.

⁴⁵ ومن الأمثلة على هذه الشخصيات: رئيس الوزراء إسماعيل هنية، ووزير الخارجية محمود الزهار، ووزير الداخلية سعيد صيام. حيث شكلت هذه الشخصيات الوجوه الأساسية للحركة قبل دخولها للحكومة وبعدها.

⁴⁶ للاطلاع على تشكيلة الحكومة الفلسطينية العاشرة، انظر مركز المعلومات الوطني الفلسطيني:

<http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/ministry2.asp?option=2&gover=10>

⁴⁷ جهاد حرب، "البنية السياسية والاجتماعية للمجلس التشريعي الثاني"، خليل الشقاقي وجهاد حرب (محرران)، الانتخابات الفلسطينية الثانية - الرئاسية والتشريعي والحكم المحلي 2005-2006 (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2007)، ص 213-214.



وفي هذا الأمر ما يوحي بإيجابية لحركة حماس، لكن إذا ما تمّ قياس ذلك من منظور النوعيات الأكاديمية، سنجد أن الأمر بدأ يأخذ منحىً آخر نحو جانب سلبي، وهو مدى تنوع الخلفيات الأكاديمية للأعضاء بما يخدم عملهم في المجلس، بحيث توفر سناً قوياً للحكومة، خصوصاً في قضية توزيع الأعضاء على لجان المجلس، التي تحتاج إلى تخصصات تتواءم مع طبيعة عمل تلك اللجان، وبما يجعل من أعضاء حماس، وهم جدد في المجلس على قدر من الكفاءة تسهم في تعزيز دورهم أمام كتلة فتح صاحبة الخبرة في ذلك.

وللتأشير على هذه القضية بلغة رقمية يمكن الإضافة على ما ذكرناه سابقاً من أمثلة، أن من أصل 22 نائباً يحملون شهادات علمية في مجال العلوم السياسية لا يوجد سوى أربعة نواب من حماس، مقارنة بـ 14 نائباً من فتح. بينما لا يوجد مثلاً سوى نائب واحد من حماس يحمل شهادة علمية في الحقوق، في حين أن جميع المختصين في العلوم الدينية هم من حركة حماس ونسبتهم 26%⁴⁸.

أما بالنسبة لخبرة أعضاء المجلس التشريعي في العمل العام، وهي عامل مهم في تعزيز كفاءة الأعضاء في تواصلهم مع الجمهور، بما يضمن تجديد الثقة لهم بشكل دوري، ولعب دورهم التمثيلي بشكل حقيقي. يلاحظ أن نسبة من كان لهم خبرة في العمل العام من أعضاء كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس أقل من فصيلها المنافس حيث لا تتجاوز نسبتهم 38%، بينما حركة فتح لديها 59% من أعضائها أصحاب خبرة في العمل العام⁴⁹.

هذه الأرقام، إذا ما حولناها إلى واقع عملي في ضوء حادثة التجربة لحركة حماس في المجلس التشريعي، مقابل الخبرة عند الفصيل المنافس، سنجد أنها تعطي دلالات لا تقع تحت قبة التشريعي فقط، وإنما تتسع لتشمل مجلس الوزراء، وما يتفرع عنها من عمل رسمي داخل مؤسسات السلطة.

إضافة لطبيعة أعضاء المجلس التشريعي وأعضاء الحكومة فإن جملة أخرى من العوامل التي مثلت البيئتين، التي عملت بها الحكومة وتعدّ محددات للأداء الحكومي، من أهمها الحصار السياسي والاقتصادي، والسياسات الإسرائيلية؛ خصوصاً اعتقال الوزراء،

⁴⁸ المرجع نفسه.

⁴⁹ المرجع نفسه، ص 215.

⁵⁰ للمزيد من المعلومات، انظر: وائل سعد، الحصار: دراسة حول معاناة الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط قانون حماس (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات 2006).

والحسابات الداخلية، وبالذات العلاقات مع حركة فتح إلى جانب ضغط الشارع⁵⁰. بعد هذه الخلفية العامة يمكن التوجه نحو دراسة الأداء الحكومي لحركة حماس في المجالات التالية:

1. الشفافية في الممارسة والتعيين ومحاربة الفساد:

على الرغم من حالة الفوضى التي تعيشها الساحة الفلسطينية الآن، وعدم الاستقرار السياسي، إلا أن جانباً مهماً من جوانب الأداء الحكومي بدأ في التحسن قياساً بحكومات ما قبل العاشرة منها، أي ما قبل دخول حماس إلى المؤسسة الرسمية في السلطة. هذا الجانب متعلق بمدى شفافية النشاط الإداري والمالي لمؤسسات السلطة، لكن عدم إظهاره صدى قوياً في الشارع، متعلق بعدم الاهتمام الإعلامي بهذه القضايا قياساً بالشؤون السياسية، إضافة لضعف الأداء الإعلامي للحكومة الذي لم يروج لإنجازه في هذا المجال، وهو ما سيناقتش لاحقاً ضمن الأداء الإعلامي. فبالعودة إلى تقرير أكبر منظمة دولية، الأمم المتحدة، نجد أنها أشارت في تقريرها الخاص بالشفافية لسنة 2006، إلى التطور الكبير على ذلك الصعيد⁵¹.

وفي الإطار نفسه، أي التقدم على صعيد الشفافية ومحاربة الفساد، فإن الأداء الحكومي وعلى الرغم من تعثره بسبب العوامل السياسية والاقتصادية غير الاعتيادية، إلا أنها حققت بعض الخطوات غير المعتادة في التحقيق في قضايا الفساد، والمحاسبة، وهذا ما ظهر أيضاً في تقرير الأمم المتحدة ذاته، حيث أورد عدة أمثلة على مثل هذه الخطوات؛ من بينها تقديم العديد من مديري المؤسسات الاحتكارية كهيئة البترول للتحقيق الجنائي⁵². ومثل هذه الخطوات حديثة العهد في مؤسسات السلطة.

التقارير الأممية التي أشارت بوضوح إلى مجالات محاربة الفساد في مؤسسات السلطة بعد قدوم حماس للحكم، لم تقتصر على الجانب الاقتصادي، وإنما تعدته للجوانب الأمنية والإدارية، ومنها تقرير الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2006، المختص

⁵¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، الحكم الرشيد، الشفافية المالية، فلسطين، في:

<http://www.pogar.org/arabic/countries/finances.asp?cid=14>

⁵² المرجع نفسه.



بحقوق الإنسان، الذي أشار إلى التقدم في إصلاح مختلف أجهزة السلطة، معتبراً أن الضغوط التي تواجهها السلطة هي التي لا توفر بيئة لظهور تلك الإنجازات⁵³. ليست المنظمات الدولية وحدها التي أشارت إلى ما أورده الباحث، فالعديد من مراكز الدراسات والأبحاث والمنظمات غير الحكومية المحلية، أُلقت الضوء على بعض الخطوات التي أقدمت عليها السلطة في مجال محاربة الفساد، وخصوصاً قضية التحقيق في 50 ملف فساد من قبل النائب العام، واعتقال المشتبه بهم⁵⁴. كما أن النيابة العامة شهدت منذ تسلم حماس الحكومة الفلسطينية حراكاً ملحوظاً وتقدماً غير مألوف في طبيعة عملها، حيث أشار المدعي العام إلى أنه جرى التنسيق مع "الإنتربول" للقبض على المتهمين بقضايا فساد في مؤسسات السلطة، وذكر أنهم نجحوا في القبض على العديد منهم، مشيراً إلى أن جزءاً منهم من أصحاب النفوذ والمواقع المتقدمة، ومن بين القضايا التي تمت إثارتها فور استلام حماس الحكومة الفلسطينية، ملف الإسمنت المستخدم في بناء الجدار الفاصل، إضافة إلى شركة الأنايب، وهي شركة وهمية تبين أن للسلطة حصة فيها بمبلغ أربعة ملايين دولار، كذلك بدأ التحقيق في قضية الهيئة العامة للبترو، والهيئة العامة للتبغ. وهذا الملفات ظلت لسنوات سابقة في طي الكتمان⁵⁵.

وضمن ملفات الفساد التي حاولت حماس فتحها منذ وصولها إلى الحكم، قضية الامتيازات الشخصية لأصحاب المناصب العليا في مؤسسات السلطة، ومنها تقرير أصدرته حول السيارات الحكومية التي يمتلكها المسؤولين، حيث يتمتع كل مسؤول بأكثر من سيارة حكومية ينتفع منها أفراد أسرته، وتحسب مصاريف تلك السيارات من صيانة ووقود بشكل شهري من ميزانية السلطة، حيث بلغ عددها سبع آلاف سيارة بتكلفة 700 دولار شهرياً⁵⁶. بمعنى أن السيارات المسجلة حكومياً تستهلك ما يقارب راتب 14 ألف موظف شهرياً.

⁵³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، الحكم الرشيد، حقوق الإنسان، فلسطين، في:

<http://www.pogar.org/arabic/countries/humanrights.asp?cid=14>

⁵⁴ جهاد حرب، مستقبل الإصلاح السياسي في السلطة الفلسطينية في ظل حكومة حماس، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة السياسة والحكم، رام الله، نيسان/ أبريل 2006، ص 4.

⁵⁵ الحياة، 2006/2/6.

⁵⁶ الحياة، 2006/3/25.

في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن كل ما ذكر، وإن كان يؤشر إيجابياً على مستويات الإصلاح قياساً بما قبل دخول حكومة حماس إلى الحكم، إلا أنه يبقى تطوراً محدوداً وفي إطار ضيق، مقارنة بما طمح له الشعب أو بما أشارت إليه حماس سواء في برنامجها الانتخابي أو الحكومي؛ فملفات الفساد في مؤسسات السلطة تتعدى قضية بعض الاختلاسات المالية، أو غموض الأنشطة الداخلية، فهي قضية بنوية وهيكلية في المؤسسات الرسمية بحاجة إلى إعادة تنسيق بما يضمن استيعابها لمتطلبات الإصلاح، وهذا غير متاح تماماً في ظل وضع سياسي متوتر، على الصعيدين: الداخلي والخارجي⁵⁷.

فيما يخصّ قضايا التعيين في الوظيفة العمومية، فإن الأنظار كانت موجهة إلى حماس منذ تسلمها السلطة، لمراقبة كيفية إدراج مؤيديها إلى المؤسسة الرسمية كاستحقاق طبيعي لانضمام حماس إلى العمل الرسمي. فمن المعلوم أن أعضاء حركة حماس يكادون لا يتواجدون في أي مؤسسة رسمية في السلطة، عدا وزارة التعليم والصحة والأوقاف، وحتى هذه المؤسسات كانت تخلوا من التواجد في المناصب العليا، في حين كانت الوزارات السيادية فارغة من أي تواجد لهم.

شكلت سياسة التعيين معضلة كبرى أمام الحكومة العاشرة، وذلك على عدة أصعدة، أولاً: أن مؤسسات السلطة متخمة بالبطالة المقنعة؛ فهي لا تستوعب أي طواقم جديدة، وفي الوقت نفسه الحكومة لا يمكنها أن تعمل فقط بوزرائها بدون طواقم مساندة لهم، ثانياً: قانون الخدمة المدنية، وبالذات منحه صلاحيات للرئيس في التعيين في المناصب العليا بإصدار المراسيم، أوجد مشكلة كبرى أمام الحكومة العاشرة لمن صدر بحقهم قرارات مجلس وزراء ولم يصدر لهم مرسوم رئاسي؛ حيث قامت الحكومة بتعيين أشخاص بعقود خاصة، ولغاية الآن لم يتمّ تثبيتهم في وظائفهم⁵⁸. ثالثاً: الإضراب العام.

إن القراءة الموضوعية للسياسة التي انتهجتها حماس في هذا المجال، تقود إلى ما يلي:

● عدم وجود خطة مدروسة لدمج عناصر حماس في المؤسسة الرسمية، بشكل

⁵⁷ الإنتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، معيار نزاهة المرشح وأثره في سلوك الناخب الفلسطيني، في:

<http://www.aman-palestine.org/Arabic/Documents/Election/VoterTrans.doc>

⁵⁸ مقابلة مع سمير أبو عيشة، وزير التخطيط الفلسطيني.



تدريجي ومتوازن.

- سعت حماس وخاصة في المجال الأمني إلى الاستقلال بعناصرها في جسم جديد، بدلاً من دمجهم في المؤسسات القائمة، وهذا يتناقض مع الدعوة لإصلاح الأجهزة الأمنية بتقليص عددها، وأقسامها⁵⁹.
- دفع الإضراب العام الحكومة إلى الاعتماد على الشخصيات التي تم تعيينها بعقود خاصة، والتي تتمتع بدرجات علمية ومؤهلة، إلا أن العامل الموضوعي، ونتيجة للأحداث تم الاستعانة بالكادر التنظيمي، وهذا ولد جملة من المشاكل ومن أبرزها شعور الموظفين بتكرار تجربة حركة فتح في التعيينات، مما ولد نوعاً من الازدواجية، وخلق حالة من التوتر داخل المؤسسات لانعدام الأمان الوظيفي⁶⁰.

ورغم ما تم الإشارة إليه حول سياسات التعيين عند حركة حماس، إلا أنها لم تنجح في عكس الموازنات الحقيقية للشارع داخل المؤسسات، بما يضمن تمثيلية تلك المؤسسات لكل الفلسطيني، ويصبغها بطابع وطني، كي تخرج من الدائرة الحزبية لأي فصيل عامل على الساحة، وهذا يؤكد وجهة نظر الباحث، من أن خلافاً واضحاً انتاب قضية التعيينات.

هذه المثالب لا تعني غياباً كاملاً لما هو إيجابي في هذا المجال، فيمكن استنباط قضيتين أساسيتين شكلتا سمة مهمة لسياسة التوظيف التي اتبعتها حماس في الحكم، وهما:

- رغم البعد السياسي في قضايا التوظيف، إلا أن شريحة لا يستهان بها منهم كانوا من حملة الشهادات العليا، وأصحاب الاختصاص.
- تخفيف حدة البعد العشائري كأساس للتوظيف في كثير من المناطق.

2. الاقتصاد، توفير الرواتب، والقضايا الخدمائية:

الحركات الإسلامية عموماً، تبدو غير محددة الملامح فيما يخص النظام الاقتصادي

⁵⁹ "أضواء على القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية الفلسطينية"، جريدة التجديد، الرباط، 2007/1/15، نقلاً عن المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:

<http://www.attajdid.ma/def.asp?codelangue=6&infour=31083>

⁶⁰ تقرير حول سياسة التوظيف التي انتهجتها حركة حماس، في:

<http://www.grenc.com/show—article—main.cfm?id=3394>

الذي تتبناه، فما زال الحديث العام عن نظام مختلط يجمع الرأسمالية والاشتراكية هو السائد. حركة حماس بدت مختلفة نوعاً ما في هذا الجانب، وأعلنت منذ لحظة فوزها أنها ستدعم اقتصاد السوق الحر، وأعلنت أن من سلم أولوياتها في مرحلة حكمها، الآتي⁶¹:

1. دعم القطاع الخاص باعتباره عماد التنمية.
2. تطوير أداء سوق فلسطين للأوراق المالية، وزيادة الاستثمارات فيه.
3. توفير الحماية للقطاع الخاص، من خلال التشريعات، والأنظمة، والقضاء.
4. تشجيع المستثمرين العرب والمسلمين؛ لإقامة مشاريع ضخمة في الأراضي الفلسطينية.

كما اتضح من أن الحركة تطمح إلى توفير الاستقلالية للاقتصاد الفلسطيني عن الإسرائيلي، وإقامة علاقات مع الأطراف العربية والإسلامية، ويستشف من برنامجها الانتخابي، أنها ركزت على قضايا الإدارة الرشيدة والاقتصاد المقاوم، وتوزيع القوى العاملة وفق الكفاءة.

هذه التصريحات من حماس أو هذه الخطط، لم تلقَ طريقها للتنفيذ، لعدة عوامل أهمها؛ الحصار السياسي والاقتصادي الذي فرض عليها، على الرغم من أنها أكدت كحكومة أن أموال المانحين لن تذهب لحماس، وأنها مستعدة لقبول رقابة دولية على أموال السلطة كما أشار ناصر الدين الشاعر، نائب رئيس الوزراء حينها⁶².

التأثير تمثل في إخفاق حماس في ظل وجودها في الحكم أن توفر رواتب موظفي السلطة بشكل منتظم وكامل، وهذا ما أعلنته الحكومة العاشرة في نهاية سنة 2006، حيث تبين أن 30% من مستحقات الموظفين المدنيين لذلك العام لم تدفع بعد، فيما لم يحصل العسكريون على 50% تقريباً من رواتبهم⁶³. هذا من وجهة نظر اقتصادية، لكن بمنطق السياسة فإن بقاء الحكومة لمدة عام دون دفع رواتب الموظفين بشكل كامل، هو تأسيس لفكرة الاقتصاد المقاوم التي أشارت إليها حماس في برنامجها الانتخابي. وفي هذا الإطار، وفي محاولة لفك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي اتفقت السلطة في عهد الحكومة العاشرة مع مصر على استبدال السلع المصرية بالإسرائيلية، حيث

⁶¹ غازي بني عودة، "حماس تؤكد التمسك بالنظام الاقتصادي السائد"، شبكة الإنترنت للإعلام العربي (أمين)، 2006/1/30.

⁶² الحياة، 2006/3/29.

⁶³ نشرة وزارة الإعلام الإخبارية، العدد 43، 2006/12/23، نقلاً عن وزير التخطيط د. سمير أبو عيشة.

⁶⁴ الحياة، 2006/3/13.



بلغ حجم الواردات في قطاع غزة من "إسرائيل" 1.2 مليار دولار⁶⁴. كما تجدر الإشارة هنا إلى جزء من المشكلة الاقتصادية الفلسطينية، سابقة لوجود حماس في الحكم، ظهرت جلياً في تصريحات وزير الاقتصاد في الحكومة التاسعة، وقبيل انتهاء ولاية حكومته؛ حيث أشار إلى أن أزمة مالية خانقة تنتظر أي حكومة مقبلة، حيث يبلغ العجز التراكمي ما يصل إلى 700 مليون دولار، وأشار إلى أن من أصل 1.2 مليار دولار كان مؤتمر لندن للمانحين قد أقرها للسلطة لم يصل منها سوى 350 مليون دولار، مشيراً إلى مشكلة العملة الفلسطينية في المشاريع الإسرائيلية، والتي كانت تستوعب 130 ألف عامل قررت "إسرائيل" وقفهم عن العمل في ظل انتفاضة الأقصى⁶⁵.

3. الوضع الأمني:

يشكل الوضع الأمني الداخلي على المستوى الفلسطيني أزمة واضحة، عانت منها مؤسسات السلطة بمستويات مختلفة، وبرزت حالات الفلتان الأمني هي ليست ظاهرة مرتبطة بقدوم حكومة أو زوال أخرى، فهي بنيوية في هيكله الأجهزة الأمنية، وطبيعة الفصائل العسكرية العاملة على الساحة الفلسطينية. فقبل وصول حماس إلى الحكم كان ملف الفلتان الأمني هو أحد القضايا المطروحة كإشكاليات تعاني منها السلطة الفلسطينية، والذي تمّ إلقاء الضوء عليه في أكثر من تقرير لمؤسسات المجتمع المدني، أهمها الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، التي أشارت سنة 2005، إلى تزايد حالات الفلتان الأمني وضحاياه⁶⁶.

الأمر تعدى دائرة النقاش لدى المؤسسات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني، بحيث انتقلت هذه المسألة إلى المجلس التشريعي في دورته السابقة، حيث قدّمت مقترحات بسحب الثقة عن حكومة أحمد قريع بسبب إخفاقها في معالجة الفلتان الأمني، الذي ظهر في تقرير أحد لجان المجلس التشريعي المختصة بالأمن والحكم المحلي⁶⁷.

هذا الأمر ورثته حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية، وتفاقم أكثر

⁶⁵ الحياة، 2006/2/11.

⁶⁶ بيان للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن "قانون" حول الفلتان الأمني، 2005/3/7.

⁶⁷ للمزيد من المعلومات، انظر جلسات المجلس التشريعي من موقع المجلس على الانترنت:

<http://www.pal-plc.org>

حين أصبح هناك توتر سياسي داخلي شكّل بيئة خصبة لنمو ظاهرة الفلتان الأمني. بمعنى أن الشكل الحالي للفلتان الأمني ليس قضية أمنية أو عسكرية فحسب؛ وإنما هو عامل تابع لخلاف سياسي لم يجد القائمون عليه سبلاً توافقية لعله، أو الخروج بصيغة تقارب بين التوجهات السياسية المتعارضة على الساحة.

وفي هذه الجزئية فقد تطور الفلتان الأمني في عهد الحكومة العاشرة إلى اقتتال سياسي، ومن أهمّ العوامل التي أسهمت في ذلك ما يلي:

أ. حالة الترهل التي تعيشها الأجهزة الأمنية منذ فترة طويلة، وعدم الانضباط بحيث تعددت مرجعيات تلك الأجهزة بحسب القيادات التي ترأسها، وتعاضمت المشكلة بعد مجيء حماس فيما عرف بأزمة الصلاحيات.

ب. الحياة الديمقراطية الفلسطينية ما زالت مبتورة، فالفلسطينيون نجحوا في تطبيق أحد المظاهر الديمقراطية الإجرائية، وهي الدخول في انتخابات، لكن ما قبلها من ضرورة التأسيس لثقافة ديمقراطية مجتمعية، وما بعدها من ضرورة تكريس العمل الديمقراطي عبر القبول بخيار الشعب وتطبيق مبدأ التداول السلمي للسلطة، ما زالت أمراً نظرياً، ولم يطبقها الفلسطينيون بشكل يتواءم مع قبولهم بالديموقراطية كناظم لحياتهم السياسية.

ج. جزء مهم من أسباب ظهور التطرف في العلاقات الداخلية، يتعلق بسوء الحياة اليومية للمواطن، والتي في أساسها ناجمة عن سياسيات الاحتلال الإسرائيلي، وهذا عامل سابق لوجود حماس في الحكم، لكن ما جعل منه أمراً أكثر فاعلية في تغذيته للاقتتال الداخلي، هو الحصار الدولي المفروض على الفلسطينيين، وخاصة الحصار الاقتصادي الذي أسهم في تضيق حياة الفلسطينيين بما يعزز التوجه المتطرف.

4. أداء الحكومة الإعلامي:

يلاحظ المراقب، منذ تشكيل الحكومة العاشرة حتى الآن، تراجعاً في الأداء الإعلامي لحركة حماس، وخاصة أداءها داخل الحكومة، الأمر الذي أحدث إرباكاً لدى المؤسسات الإعلامية، نتيجة غموض بعض التصريحات أو جزئيتها أو طرحها ومن ثم المسارعة بنفيها، وكل ذلك وإن جاء نتيجة لعدة عوامل أهمها عدم الاستقرار الداخلي مما يجعل من وضوح الصورة أمراً معقداً، إلا أن هذا لا يعفي حماس من



مسئوليتها تجاه تقديم إعلام متوازن يتلاءم مع الأزمة الحالية، بمعنى أن يتم تطوير ما يمكن تسميته "إعلام الأزمة" الذي يقوم على رسائل إعلامية مختصرة وواحدة، وأحادية المصدر.

وبنظرة فاحصة لواقع الأداء الإعلامي للحكومة العاشرة نستنتج الآتي:

- لم يكن لوزراء الضفة الغربية حضور إعلامي متوازن بالمقارنة مع وزراء غزة، وهذا أدى إلى تغييب إنجازات تلك الوزارات عن عامة الناس، خصوصاً أن وزراء الضفة هم من يتولون حقائب الوزارات الخدمائية والملاصقة لشؤون المواطن، مثل وزارة التربية والتعليم والحكم المحلي.
- حزبية الأداة الإعلامية، وهذا اتضح من بقاء المؤسسات الإعلامية التابعة للحركة هي ذاتها منبر الحكومة، وهذا أفقدها جزءاً من المصداقية، في حين لم تعتمد الحكومة بتاتا على مؤسسات السلطة الإعلامية.
- إعلام الحكومة العاشرة بدا في كثير من الأحيان وكأنه إعلام المعارضة، وليس إعلام الحكومة، واعتماده على نمطية دفاعية في عرضه لأفكاره، بحيث حصر نفسه في موقع ردّ الفعل وابتعد عن إيضاح الصورة للشارع حول الكثير من القضايا الخلافية، أو حتى ما يتعلق بما أنجزته الحكومة ولم يظهر للعيان.
- كان هناك خلط واضح بين خطاب الحكومة، وخطاب الحركة، خصوصاً أن العديد من الناطقين باسم الحركة كانوا يتكلمون نيابة عن الحكومة وباسمها مما أربك المشاهد العام.
- لم يكن هناك سياسة اعلامية واضحة لدى الحكومة، بل على العكس، كان هناك تناقض واضح في التصريحات الإعلامية، وفي التعقيبات على الاحداث السياسية وبالذات عند الدخول في معترك العلاقة مع مؤسسة الرئاسة.